الباب الثالث
القدرة العسكرية الإيرانية

إيران دولة إسلامية تتميز بالمساحة الكبيرة وكثافة السكان وتشغل موقعًا جيوبوليتكيًا هامًا على الخليج العربي والبحر العربي، وتتحكم في مضيق هرمز، وتحتل مكانًا هامًا وسط مجموعة من الدول الإسلامية، كما أنها تقع بجوار إحدى الكتلتين العظمتين وهي روسيا حاليًا، كما مثلت إيران والعراق منذ مدة ثقلاً سياسيًا وعسكريًا في منطقة الخليج، ونشبت صراعات بين الدولتين لمدة طويلة تزيد على مئات السنين، ونتيجة لذلك تطلعت إيران لشغل مكانة إقليمية هامة، وسعت لتنمية قدراتها العسكرية سواءً في مجال الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية.

كما يرجع هدف تنمية القدرات العسكرية لإيران إلى عهد شاه إيران، إذ شكلت خلاله تهديدًا للدول العربية بالمنطقة، حتى أطلق على الدولة في هذا العهد (شرطي الخليج)، وما إن اندلعت الثورة عام ١٩٧٩ حتى توترت العلاقات بينها وبين العراق، ونشبت حرب ضارية استمرت ثماني سنوات.

وفي عام ١٩٩٠ غزت القوات العراقية الكويت ونشبت حرب الخليج الثانية بمشاركة حوالي ٣٠ دولة من دول العالم المختلفة، ونتيجة لذلك كان اهتمام الدولة بقدراتها العسكرية سواءً في مجال الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية، كان أهمها ما يتردد عن خيارها النووي وصناعة الصواريخ أرض - أرض، والتي تحاول أن تقوم بتطويرها عن طريق إمكانياتها الذاتية أو مستعينة لذلك بالخبرة الأجنبية[١].

هذا ويشكل التسليح الإيراني التقليدي وغير التقليدي قلقًا بالغًا لدى غالبية دول المنطقة بصفة عامة، ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، والواقع أن إيران

تمتلك القدرات التي تؤهلها لتحقيق ذلك، ومن المحتمل عند امتلاكها قدرات ردع نووية وربما تنجح في تحقيق هذه القدرة، وإبرازها إلى الحيز الفعلي، وتشير التقديرات الغربية عن إمكانية تحقيقها ذلك خلال عدة سنوات، وأن تصبح إيران عنصرًا حاسمًا وفاعلاً في المنطقة.

المكانة الإقليمية لإيران:

١ - **إيران دولة إسلامية ذات غالبية شيعية**، وذات ثقل سياسي كقوة إقليمية في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية بحكم موقعها المتميز، وتتحكم في الملاحة الدولية عبر مضيق "هرمز" خاصة بعد استيلائها على الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) والتي بحكم مواقعها الجغرافية والإستراتيجية تحتل مكانة اقليمية متميزة.

كما أن الإمارات وعمان يشاركان إيران في التحكم في الملاحة الدولية البحرية عبر هذا المضيق، إلا أن الفارق في القوة البشرية والعسكرية يعطي إيران التفوق على دول الخليج مجتمعة، ومن هذا المنطلق كان لإيران وزنها الاستراتيجي في منطقة الخليج.

٢ - **بالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران:** نجد أن لها علاقات جوار جغرافي إسلامي مع أفغانستان وباكستان واللتين تمثلان محورًا وعمقًا استراتيجيًا بريًا لإيران، لذا تمثل الدائرة الإسلامية لها في النطاق الجغرافي دائرة ارتكاز أمنية في علاقاتها بدول الجوار الجغرافي، وفي الجانب الغربي تجاورها العراق وسوريا والأردن، كما أن لها تجاورًا جغرافيًا مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، وفي هذا الإطار نجد أن إيران لها حدود مشتركة مع أفغانستان طولها ٥٤٩كم، ومع تركيا ٤٩٩كم، ومع أذربيجان ١٦٩٠كم، الأمر الذي يعطيها ثقلاً استراتيجيًا في علاقاتها مع دول لها مشاكل عرقية عديدة ، كما أن الوجود البحري لإيران ليس قاصرًا على الخليج فقط فلها سواحل ممتدة جنوب بحر قزوين، وإن كانت محدودة.

٣ - **تبلغ المساحة الكلية لإيران حوالي ١,٦٤٨ مليون كم٢ منها مناطق برية تبلغ ١,٦٣٦ مليون كم٢**، وتقع إيران كجزء من الهضبة الإيرانية التي تشمل إيران بكاملها وأجزاءً من أفغانستان وباكستان، وتشكل حوالي ٨% من مساحتها أراضي زراعية، ١١% غابات وهي تمثل مصدرًا هاماً للأخشاب، وبالنسبة للمياه فتعاني إيران من مشكلة التجمد للمياه في الشتاء، ومشاكل نقص مياه الري.

ويقدر تعداد سكان إيران بـ ٧٢,٦٦٤,٠٠٠ مليون نسمة طبقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٥ منهم ٥١% من أصل فارسي، ٢٤% أزيري، ٨% جيلاني / مازاندراني، ٧% من أصل كردستاني، ٣% عرب، ٢% بالوشي، ٢% تركمان(٢).

٤ - **تمثل كل من العراق وتركيا دولاً تتنازع الهيمنة في المنطقة مع إيران**، خاصة العراق في منطقة الخليج قبل الاحتلال الأمريكي فقد نشبت حرب الخليج الأولى بينهما على مشاكل ونزاعات حدودية، أما تركيا وعلى الرغم من عضويتها في التحالف الإسلامي مع دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة، إلا أن كلاً منهما (إيران - وتركيا) يهدف إلى أن يكون نظامه نموذجًا لتلك الدول، فإيران تمثل النظام الإسلامي وتركيا تمثل النظام العلماني، وتكمن أهمية دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة في وجود ثروات بترولية على أرضها، كما أن هذه الجمهوريات تمثل أهمية اقتصادية كسوق للصادرات والواردات الإيرانية والتركية وأحيانًا تحدث اعتداءات حدودية بين القوات المسلحة في البلدين، وتنظر إيران إلى اتفاقية التعاون التركية الإسرائيلية بأنها تمثل تهديدًا لها، مما دفعها إلى تطوير علاقاتها وتعاونها مع سوريا، بما يحقق مصالح إيرانية - سورية لمواجهة التحديات والمخاطر من ناحية العراق وتركيا وإسرائيل.

٥ - **أدت الأوضاع في منطقة الخليج عقب حرب الخليج الثانية إلى خروج العراق من حسابات القوى الخليجية**، وبرزت إيران كقوة إقليمية لها أطماعها في السيطرة على المنطقة وخاصة باحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، مما يجعل العلاقات الإيرانية - العربية الخليجية غير مستقرة ورغم محاولات التقارب

الملموسة بصعب عودتها إلى حالتها الطبيعية، كما يعود ذلك أيضًا إلى أن غالبية دول مجلس التعاون الخليجي ناصرت العراق في حرب الخليج الأولى، ونتيجة لحرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من وجود عسكري أجنبي في الخليج عماده الرئيسي القوات الأمريكية التي أصبحت تمثل التهديد الأكثر خطورة على أمن إيران، ونتيجة للمشاكل المترتبة على العلاقات الأمريكية - الإيرانية، خاصة بعد الثورة الإسلامية ومع تنامي القدرات العسكرية الإيرانية - لا شك أن ذلك كله يمثل تهديدًا خطيرًا على الأمن الخليجي العربي، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وهكذا أصبحت منطقة الخليج من أكثر المناطق توترًا، ومن أكثر المناطق تعاقدًا على صفقات السلاح في إطار تحقيق التوازن الذي يحكمه وجود القوات الأجنبية لتساعد الدول الخليجية التي تقبل المساعدات الأجنبية لحماية أمن الخليج ضد الأطماع الإيرانية.

ورغم الجهود الدبلوماسية من بعض الدول العربية لم تعد العلاقات بين الجانبين إلى حالتها الطبيعية طالما ظلت إيران تحتل جزر دولة الإمارات العربية الثلاث، وهو ما ينعكس على علاقات إيران بمجموعة الدول العربية بصفة عامة.

٦ - **تظل القوة البشرية الإيرانية نقطة قوة في مواجهة القوة البشرية المحدودة للدول الخليجية العربية**؛ فالوعاء البشري للتجنيد المساهم في بناء وتنظيم القوات المسلحة الإيرانية يمتلك مصادر بشرية ضخمة **تتمثل في الآتي:**

جدول رقم (١)

الوعاء التجنيدي في إيران

الأعمار	١٣ - ١٧	١٨ - ٢٢	٢٣ - ٣٢
الرجال	٤,٥٨٧,٠٠٠	٣,٨٢٧,٠٠٠	٥,٧٧١,٠٠٠
النساء	٤,٣٩٥,٠٠٠	٣,٦٩٥,٠٠٠	٥,٤٤٥,٠٠٠

وقد نتج عن هذه القوة البشرية أن تمكنت إيران من بناء جيش قوي، فالقوات المسلحة الإيرانية العاملة وصلت قوتها إلى ٤٢٠,٠٠٠ ويقدر الاحتياط بحوالي ٣٥٠,٠٠٠[٣].

سلاح الحرس الثوري (الباسدران) ١٢٥,٠٠٠ فرد. قوات شبه عسكرية ٤٠,٠٠٠ فرد.

٧ - **ومن حيث الطبيعة الجغرافية فإن إيران تقسم إلى أربع مناطق رئيسية:**

- **جبال زاجروس والبرز:** وتمتد سلاسلها على طول الحدود العراقية بارتفاع ١٢ ألف قدم، وتشكل جبال ألبرز حائطًا يمتد على طول الحدود التركية وفي داخل أفغانستان بارتفاع يصل إلى ١٨٦٠٠ قدم.
- **الهضبة الإيرانية:** وهي محصورة بين جبال زاجروس وألبرز، وامتدادها حتى باكستان وأفغانستان.
- **إقليم خوزستان:** وهو امتداد للسهل المنخفض بالعراق.
- **ساحل بحر قزوين:** ويقع شمال ألبرز، وهو منطقة مناخية مستقلة، لانخفاض المرتفعات عن سطح البحر.

مما سبق فإن إيران لديها حوائط جبلية منيعة تحميها طبيعيًا ويعتبر إقليم خوزستان بسهوله ووديانه المنخفضة اتجاهًا للتهديد العراقي، كما أن المناطق الجبلية تجعل إقامة مراكز ومخافر مراقبة على قمم الجبال وفي المناطق المرتفعة أمرًا حيويًا للدفاع عن الحدود، التي تعد دائمًا مصدر قلاقل حدودية مع العراق.

وتشتمل إيران بحكم طبيعتها الجغرافية على ٢٤ إقليمًا، ومن هذا المنطلق يكون الدفاع الإقليمي عنصرًا هامًا في تأمين إيران.

إن تعدد القوميات في إيران انعكس على تعدد اللغات واللهجات، رغم أن اللغة الرسمية هي الفارسية والتي يتحدث بها ٥٨% من السكان إلا أن هناك لهجات تركية يتحدث بها ٢٦% من السكان، واللغة الكردية يتحدث بها ٩%، ونسبة ٢% تتحدث اللغة اللورية، والعربية يتحدث بها ١% من السكان، وتصل نسبة التعليم العام في

إيران إلى ٥٤% من السكان، يخص الذكور ٦٤% منها، والإناث ٤٣% منها، ونسبة كبيرة من السكان أعمارهم فوق ١٥ سنة يستطيعون القراءة والكتابة.

الديانة الإسلامية الشيعية نسبتها عالية في إيران، ونسبة الشيعة تمثل ٩٥% من السكان، والمسلمون السنيون ٤%، وهناك ديانات أخرى نسبتها ١% (الزوروستانيون واليهود والمسيحيون والبهائيون).

النظرية الدفاعية الأمنية الإيرانية:

١ - **تبنت الثورة الإسلامية في إيران موقفًا عدائيًا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية،** حيث كان دورها مكروهاً في تأييدها لحكم شاه إيران، وقد ألغت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما انسحبت من الحلف المركزي، ونتيجة لأزمة الرهائن فقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع إيران، وتلاها فضيحة إيران جيت.

وتنظر إيران إلى الدور والأنشطة الأمريكية في منطقة الخليج على أنها موجهة ضد أمن الثورة الإيرانية.

٢ - **المرحلة الحالية مازالت تشهد توترًا في العلاقات الأمريكية - الإيرانية؛** من واقع توجه إيران إلى دول الشرق خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية، وحققت تعاونًا مع هذه الدول للحصول على أسلحة وتكنولوجيا تسليح وبناء الصواريخ أرض - أرض الإيرانية والقاعدة التكنولوجية لإنشاء منشآت سلمية نووية، طبقًا لتصريحاتها ومازالت تحاول تجاوز الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول لوقف تعاونها مع إيران إلى حد وقف المساعدات الأمريكية لهذه الدول، بل وفرض عقوبات اقتصادية على شركاتها التي تتعامل مع إيران.

٣ - **تتراوح العلاقات بين إيران وباقي الدول الغربية - خاصة ألمانيا وفرنسا وإنجلترا تارة بالحسنى وتارة أخرى بالتوتر،** وإن كانت الأسوأ مع المملكة

المتحدة بحكم أنها إحدى الدول المشاركة في تأمين الخليج بقواتها وأسلحتها، وهذا ما يحد من تنمية العلاقات الإيرانية مع بريطانيا.

٤ - **تحاول إيران الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من سوريا وليبيا**، وهناك مصالح مشتركة بينهم وسياسات معارضة موحدة لأوضاع سياسية في المنطقة خاصة التشدد تجاه إسرائيل.

٥ - **تظل إيران ساعية لأن يكون لها دورًا رياديًا في أية ترتيبات أمنية في الخليج**، وبالأخص بعد تحجيم الدور العراقي، وذلك من منطلق التصريحات الأمنية "إن على دول الخليج أن تعترف بدور إيران في تدعيم أمن المنطقة ككل" ومن هنا يتضح إصرارها على استمرار احتلالها جزر دولة الإمارات الثلاث، وإقرارها بأنها جزر إيرانية، وتهدف إلى السيطرة من خلالها على منطقة الخليج، والتحكم الكامل في مضيق هرمز والذي تمر من خلاله نصف واردات الغرب من البترول.

وترى إيران أن مسألة أمن الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه، وبناءً عليه فإن أي نظام إقليمي لابد أن تدخل إيران طرفًا أساسيًا له الأولوية فيه، وإن إيران ترفض بالتالي التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة وترى ضرورة إبعاد القوات الأجنبية والخارجية عن كل ما يتعلق بقضايا الأمن الخليجي والذي يتمثل في خروج القوى الأجنبية من المنطقة.

وتهدف إيران إلى أن أي نظام إقليمي بالمنطقة لابد أن تكون لها اليد العليا في إدارة نظامه الأمني المقترح.

٦ - **ومن منطلق أن تكون لإيران مكانة إقليمية**، كان لابد من أن توسع في نطاق نفوذها باتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث ترى إيران ضرورة توثيق علاقاتها وتدعيمها مع مجموعة الدول الإسلامية، لتأمين مصالحها الأمنية حيث أنها سوق متسعة للصادرات الإيرانية، بما يحقق لها المصالح الاقتصادية وبما يحقق تواصلاً بين إيران وهذه الدول.

٧ - **سعت إيران من هذا المنطلق إلى ملء الفراغ الاستراتيجي في آسيا الوسطى والقوقاز**، ومع كتلة الدول المطلة على بحر قزوين، وتشكلت منظمة التعاون الاقتصادي "ECO" التي تضم بجانب إيران باكستان وتركيا ودول آسيا الوسطى باستثناء كازاخستان، مما أوجد تنافسًا بين إيران وتركيا خاصة في المجالات الاقتصادية عبر كتلة دول البحر الأسود التي تقودها تركيا، إلا أن ذلك لم يجد قبولاً أمريكيًا، ودخلت إسرائيل بنشاطها في كازاخستان وأوزبكستان، ولكن إيران نجحت في توطيد علاقاتها مع روسيا الاتحادية، ورددت وسائل إعلام غربية أن إيران حصلت من هذه الجمهوريات على قنابل نووية وعلماء للعمل في مفاعلاتها النووية.

ونتيجة لتطلعاتها العدوانية في ظل هذه المتغيرات، حرصت إيران على تكريس سياسة معتدلة مع جيرانها العرب، لتهدئة مخاوفهم، وحدث تقارب حذر مع المملكة العربية السعودية انتهى بتوقيع اتفاقية أمنية في أبريل ٢٠٠١ إلا أنه لاقي معارضة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن إيران لن تكون قادرة على إيجاد علاقات سياسية متوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي إلا بالتوصل إلى حل سلمي لمشكلة احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، كما يجب أن تضع في اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تنتظران اللحظة المناسبة لمهاجمة إيران، والقضاء على النظام الإيراني الإسلامي، وقد تكون بداية اشتعال شرارة الحرب الشاملة، وهذا ما يجعل منطقة الخليج متوترة، ويؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع، حيث يسعى الجميع للحصول على مزيد من السلاح من مصادره المختلفة والمتعددة، وقد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث قلاقل في إيران باستخدام المعارضة، مثلما فعلت في العراق تفاديًا لعمل عسكري مباشر، وهذا ما يدفع إيران إلى أن تنمي قوتها العسكرية من خلال الحصول على السلاح، مع جلب التكنولوجيا التسليحية لإقامة صناعتها الحربية الإيرانية.

ولاشك أن هذه الأوضاع المتغيرة تعني ضـــرورة تنميـــة القـــدرات العـــسكرية الإيرانية؛ لتكون إيران قادرة على تنفيذ أهدافها بحكم وجود القـــوة الفاعلـــة المـــؤثرة إقليميًا، والقدرة على مواجهة احتمالات مجابهة عـــسكرية مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وشركائها، وتعتبر أكثر التحديات الموجهة لأمن إيران.

الفصل الأول
أسلوب بناء القوات المسلحة الإيرانية

أولاً – السياسة العسكرية الإيرانية:

تمثل السياسة العسكرية الإيرانية انعكاسًا واضحًا بالغ الدلالة عن مضامين الطموحات الإيرانية، وقد شهدت السياسة العسكرية الإيرانية عقب وقف إطلاق النار مع العراق في منتصف عام ١٩٨٨ جهودًا مكثفة في اتجاه إعادة بناء القوات المسلحة واستعواض الخسائر التي لحقت بها خلال العمليات العسكرية، إلا أن تلك الجهود شهدت المزيد من الكثافة والتركيز عقب حرب الكويت عامي ١٩٩٠/١٩٩١ واستقطبت حيزًا كبيرًا من نشاط القيادة الإيرانية، بما ينبئ بأن أعمال البناء الدفاعي الإيراني أصبحت تتجاوز كثيرًا احتياجات الدفاع الذاتي، وبما قد يفصح في أحد جوانبه عن تصاعد اعتبارات المكانة لدى الساسة الإيرانيين مجددًا في تعاملهم مع البيئة المحيطة.

تأثيرات البيئة الدولية والإقليمية:

ترتبط السياسة العسكرية للدولة، أية دولة، بموقعها ومكانتها داخل النظام العالمي فالظروف والبيئة التي تمر بها الدولة تمثل عنصرًا حاسمًا في تحديد السياسة العسكرية للدولة نتيجة للتهديدات المحدقة بالدولة من كافة قطاعاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ولمكانة الدولة ودورها إقليميًا هي عناصر رئيسية في تحديد مسار السياسة العسكرية للدولة، ويمكن حصر العوامل المؤثرة في:

١ – مكانة الدولة المستهدفة:

عقب اهتزاز مكانة الدولة خلال حربها مع العراق الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وخروج إيران شبه مهزومة وتدمير قوتها العسكرية خلال الحرب واتجاهها لإحياء دورها الإقليمي مرة أخرى وقد تزايد الأمر عقب تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى خلق فرصة مثالية أمام السياسة الإيرانية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتنطوي هذه المكانة على أدوار عديدة يمكن للسياسة الإيرانية أن تقوم بها تبدأ بالمشاركة في ترتيبات الأمن في منطقة الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا.

كما تتطلع إيران إلى قيادة جبهة مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام إقليمي مستمد من جوهر وتعاليم الإسلام.

٢ – التهديدات المحدقة بإيران:

تتعدد التهديدات المحدقة بالأمن القومي الإيراني على النحو التالي:

أ – التهديدات الداخلية المتمثلة في:

(١) **التهديدات الناجمة عن صراع القوميات داخل إيران**؛ حيث تتسم البنية الاجتماعية الإيرانية بغلبة طابع التعدد القومي على التركيب السكاني الإيراني، وقد أدى هذا التعدد القومي في بعض الفترات إلى سعي بعض هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتي والثورة على الحكم الإيراني، وظهر ذلك على وجه الخصوص في مارس ١٩٧٩، عندما ثار الأكراد للمطالبة بالحكم الذاتي في الشمال الغربي من إيران، وبالتالي فإن صراع القوميات في إيران يبقي مصدرًا كامنًا لتهديد الأمن القومي الإيراني رغم أن هذا الصراع يظل أقل التهديدات شأنًا في الوقت الراهن.

(٢) **المشكلات الاقتصادية الداخلية**، يتمثل في عجز إيران عن إقامة هيكل متوازن ومتكامل للاقتصاد الإيراني؛ حيث مازال الاقتصاد الإيراني اقتصادًا استخراجيًا

يعتمد على عائدات النفط بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتسبب في ربط الدخل القومي الإيراني بأسعار النفط – ارتفاعًا وهبوطًا – وبخفض الإنتاج البترولي.

وهو ما فرض على التحركات الإيرانية تكثيف أعمال التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة والتي تتسم علاقاتها مع هذه الدول بالتوتر وعدم الثقة.

ب – التهديدات الخارجية المتمثلة في:

(١) **التهديدات الناتجة عن تحولات النظام الدولي،** خاصة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق كأحد تهديدات نظام الأمن العالمي وإن كان العالم أصبح حالياً يعانى من إنفراد الولايات المتحدة بالقرار على مستوى العالم.

(٢) **التهديدات الناجمة عن صراعات الحدود؛** حيث مازالت إيران تعيش عددًا من الصراعات الحدودية، سواء مع روسيا أو العراق أو الإمارات من وجهة نظرها.

٣ – العلاقات العسكرية الإيرانية:

ترتبط إيران مع العالم الخارجي بنوعين من الروابط العسكرية يحقق كل منهما هدفًا محددًا **في إطار منظومة الأمن القومي الإيراني:**

- **النوعية الأولى من الروابط العسكرية في إطار توفير الاحتياجات التسليحية الإيرانية** بمشتقاتها المختلفة. وتتركز هذه العلاقات بصفة أساسية مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وباكستان، وتعتمد السياسة الإيرانية على الدول الثلاث الأولى في تنفيذ برنامج إعادة بناء قواتها المسلحة.

- **أما النوعية الثانية من العلاقات العسكرية الخارجية لإيران،** فتندرج في إطار تكوين العمق الاستراتيجي الإيراني، والخروج بها من إطار العزلة الإقليمية، وتتركز هذه العلاقات مع السودان ولبنان وسوريا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتهدف هذه العلاقات من جانب إيران إلى توسيع دائرة التفاعلات الإيرانية الإقليمية وامتلاك نطاق أوسع للحركة السياسية.

ولا ترتبط إيران في الوقت الراهن بأية تحالفات عسكرية رسمية، إلا أنها ترتبط مع الدول سالفة الذكر بشبكة كثيفة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وبدرجات مختلفة.

ثانيًا – السياسة التسليحية الإيرانية:

يعتبر النشاط التسليحي الإيراني بمثابة الجانب الأكثر بروزًا في مجمل النشاط العسكري الذي تقوم به القيادة الإيرانية؛ حيث تستحوذ أعمال التسلح على مكانة محورية ومهمة للغاية في الاستراتيجية القومية الإيرانية استنادًا إلى أن القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وأهمية تحديث القوة العسكرية وتطوير القدرات الدفاعية تمثل أداة مهمة في تحقيق الأغراض القومية الإيرانية، لذلك تشهد السياسة التسليحية الإيرانية خلال الفترة الراهنة نشاطًا مكثفًا في جميع فروع التسلح التقليدي وغير التقليدي بهدف مواجهة التهديدات المحدقة بها.

١ – الخصائص العامة للسياسة التسليحية الإيرانية:

تتسم السياسة التسليحية الإيرانية بمجموعة متنوعة من الاتجاهات والدوافع والقيود، والتي تمثل نتاجًا طبيعيًا للظروف الموضوعية التي تتحرك السياسة الإيرانية في إطارها لتحقيق أعمال التسليح الإيرانية على وجه العموم **من خلال:**

أ – الرغبة في تحقيق التوازن العسكري مع القوى الإقليمية المجاورة بصورة مرحلية.
ب – محاولة تحقيق قدر من التفوق العسكري في مواجهتها في مرحلة لاحقة.
جـ – محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وتجابه السياسة التسليحية الإيرانية عددًا من القيود في مساعيها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ولاسيما الحظر الدولي وصعوبات استعواض ما فقدته من الأسلحة والمعدات خلال الحرب مع العراق.

٢ – ويمكن تحديد السياسة التسليحية كالتالي:

أ – لجأت إيران خلال الثمانينيات إلى سياسة تنويع مصادر السلاح للتغلب على عقبات حظر بيع الأسلحة، وقامت في هذا الإطار بالحصول على احتياجاتها التسليحية من

دول حلف وارسو القديم والصين وكوريا الشمالية والبرازيل .. وغيرهـا. إلا أن الأسلحة التي حصلت عليها إيران من تلك المصادر كانت في أغلبها قديمة العهد.. ولا تتناسب في قدراتها مع أحدث الأسلحة الغربية التي كانت موجودة منـذ ذلـك الحين لدى دول الخليج الأخرى.

ب – هذه الأسلحة التي حصلت عليها لم تكن تتوافق مـع طبيعـة الإعـداد القتـالي للعسكريين الإيرانيين الذين كانوا يتعاملون فيما سبق مع التسليح الغربي، فقد كـان السلاح الجوى الإيراني يعتمد بالكامل في عهـد الـشاه علـى طـائرات القتـال الأمريكية، كما كانت القوات البرية الإيرانية مزودة بدبابات أمريكية وبريطانيـة، علاوة على أن القوات البحرية كانت أيضًا تعتمد على القطع البحرية المـستوردة أصلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

جـ – أن استمرار الحظر المفروض على إيران حتى الوقت الراهن ترك تأثيرًا كبيرًا على النشاط التسليحي الإيراني، وهكذا فإن هناك اعتبارين رئيسيين أصبحا يحكمان أعمال إعادة التسليح التي تقوم بها القيادة الإيرانية هما: الخبرة العسكرية الإيرانية في الثمانينيات، سواءً في مجال أعمال القتال أو تسليح القوات، وظروف ومتغيرات البيئة الإقليمية التي تعيش فيها إيران، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وبعد أحداث ونتائج الحرب ضد الإرهاب في أكتوبر ٢٠٠١ والتواجد الأمريكي في أفغانـستان شرقًا والعراق والخليج غربًا.

٣ - وبموجب هذه الاعتبارات عملت القيادة الإيرانية في الفترة التالية علـى تنفيـذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع، وذلك مـع التركيز على عدد من المجالات، أبرزها:

أ- توسيع نطاق عمليات الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات، عبر الإفادة من حالة السيولة وتناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية في الوقت الحالي، ومحاولـة الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات بكميات يعتد بها، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية.

ب – تطوير قاعدة الصناعة الحربية المحلية في إيران، بحيث تستطيع الوفاء ببعض احتياجات القوات المسلحة الإيرانية من التسليح الثانوي وقطع الغيار، بالإضافة إلى محاولة الدخول إلى ميدان إنتاج الأسلحة دقيقة التوجه.

جـ – محاولة بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي الإيراني.

وعلى هذا الأساس، بدأت أعمال بناء القوات المسلحة الإيرانية بعد توقف أعمال القتال مع العراق مباشرة، وارتكزت على تخصيص مبالغ كبيرة لاسيما في خسائرها في الحرب مع العراق وإعادة بناء قواتها المسلحة من جديد.

٤ – تطورات التسلح:

يمكن القول أن مصادر التسلح لإيران تنحصر في الدول الاشتراكية فقط حيث تركزت مع كل من روسيا والصين ودول أخرى تدور فى فلكها وذلك نتيجة الحظر التسليحي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على إمداد إيران بالسلاح.

أ – مع روسيا:

كانت أهم صفقة هي التي عقدت في يوليو ١٩٩١ قبل تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة شملت أحدث الطائرات المقاتلة الموجودة لدى إيران حتى الآن مع تشغيل وصيانة حوالي ١١٥ طائرة قتالية عراقية لجأت إلى إيران فيّ حرب الخليج الثانية.

ونجحت إيران مؤخرًا في التعاقد واستلام نظام دفاع جوى حديث طراز تورام – ١ من روسيا خلال الفترة الماضية.

ب – مع الصين:

وقعت إيران أيضًا مع الصين صفقة تسليحية مع بداية التسعينيات أيضًا تضمنت أسلحة روسية مصنعة في الصين شملت طائرات مقاتلة (إف – ٦) الشبيهة بميج

١٩ و(أف – ٧) الشبيهة بـــ ميج – ٢١ و ٥٠٠ دبابة قتالية طراز (تي ٥٩ – ٦٩) الشبيهة بالدبابات الروسية ت – ٥٥/٥٤ وعربات مدرعة أخرى.

وكانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد أوردت فى السابع من مايو ٢٠٠٩ الحـــديث عن صفقة إيرانية صينية لنسخة صينية لمنظومة الصواريخ الروسية الذكيـــة مـــن طراز S – 300 التى أجلت روسيا تزويد إيران بها والتى أطلقـــت عليهـــا الـــصين FD2000 ويعود الإختلاف فقط عن المنظومة الروسية الأصـــل أن مـــدى الأولـــى ١٢٥كم فى حين أن مدى المنظومة الروسية ١٥٠ كم وهى تجمع بين عناصر S – 300 الروسية ونظام باتريوت الأمريكي ويأتى ذلك نتيجة تعرض روسيا لـــضغوط أمريكية وإسرائيلية.

وانحصرت الدول المصدرة للأسلحة لإيران في كوريا الشمالية وجمهورية التشيك قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي وجنوب أفريقيا.

الشبكات السرية للتسلح الإيراني:

شكلت إيران العديد من الشركات والشبكات الواسعة لاستيراد الأسلحة من الخارج تمثلت في شركات ورجال أعمال اتخذوا من لندن وباريس مقار لأعمالهم لإبرام عقود صيانة وإعادة تطوير لمعداتها العسكرية الغربية الصنع ونجحت فـــي عقـــد بعـــض الصفقات للمحافظة على عمر هذه الأسلحة الغربية.

مستقبل سياسة التسلح الإيرانية:

تتعرض الدول الموردة للأسلحة لإيران، خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية لضغوط غربية عديدة، وبخاصة من الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة، وكـــان الـــرئيس الروسي قد أعلن خلال شهر نوفمبر ١٩٩٤ عن وقف عقد صفقات تسليحية جديدة مع إيران مع التزامه بتوريد الصفقات السابقة لهذا القرار. كذلك تواجه الـــصين وكوريـــا الشمالية المنهج نفسه خاصة مع التوتر والضغوط المستمرة مـــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية على كوريا الشمالية، وكذلك التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل

بسعيها المستمر لعرقلة صفقات التسلح مع إيران بشتى الطرق، علاوة على الجهود الإسرائيلية المنفصلة تجاه الدول الثلاث أيضًا لمنعها من بيع الأسلحة لإيران آخرها وقف تسليم الصواريخ طراز S-300 للدفاع عن الأهداف النووية طبقًا للموقف من المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني.

ثالثًا – المكونات الرئيسية للسياسة العسكرية الإيرانية(٤):

لعبت التطورات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي دورًا هامًا في إعادة تشكيل وصياغة المكونات الرئيسية للسياسات العسكرية الإيرانية، **وتحديد مكوناتها كالآتي:**

١ – أهداف الأمن القومي الإيراني:

يشير رصيد التصريحات المعلنة والسلوك الفعلي للقيادة الإيرانية في مناسبات مختلفة إلى أن هناك أربعة أهداف رئيسية للأمن القومي الإيراني في الوقت الحالي **تتمثل فيما يلي:**

أ – ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي والقوقاز.

ب – الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع بعض القوى الدولية أو الإقليمية.

جـ – بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

د – الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل.

وتبدو القدرات المتاحة لدى إيران في الوقت الراهن محدودة بالقياس إلى الأهداف الموضوعة، حيث تعتبر أغراض الأمن القومي الإيراني، وبالذات ملء الفراغ الاستراتيجي أوسع بكثير مما تحتمله الطاقة السكانية، والاقتصادية والعسكرية للبلاد، فبرنامج الإصلاح الاقتصادي الإيراني ما يزال يخطو متعثرًا، بينما تبدو القوة العسكرية الإيرانية بإمكاناتها الحالية غير كافية على الإطلاق للدخول في مواجهات واسعة مع القوى الدولية، وإن كانت تتيح لها مع ذلك القيام بأعمال عسكرية محدودة مع الدول المجاورة.

٢ - الإستراتيجية القومية الإيرانية:

ترتكز الإستراتيجية القومية الإيرانية الرامية إلى تحقيق أغراض الأمن القومي على ثلاثة أعمدة رئيسية:

- أولها: تنمية القدرات الاقتصادية للبلاد.
- وثانيها: تحديث القوة العسكرية.
- وثالثها: التأثير الأيديولوجي الناتج من مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية وأفكارها.

وتتكامل هذه الأصول الثلاثة في دعم ومساندة السياسة الخارجية الإيرانية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وعلى الصعيد العسكري، فإن الأداة العسكرية تعتبر عنصرًا أصيلاً من العناصر والأدوات المستخدمة في تحقيق أغراض الأمن القومي الإيراني، ورغم أن قطاعًا كبيرًا من القوة العسكرية الإيرانية قد تآكل خلال الحرب العراقية - الإيرانية، إلا أن جهودًا دؤوبة سعت عقب وقف إطلاق النار مع العراق، في اتجاه إعادة بناء تلك القوة عقب فترة قصيرة من تقلص الاعتماد على القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، وعادت إيران خلال الآونة الأخيرة إلى الاعتماد بكثافة على الأداة العسكرية، ذلك أن السياسة الإيرانية في الوقت الراهن باتت توظف القوة العسكرية في أداء العديد من المهام التي تصب إجمالاً في إطار خدمة الأغراض القومية، وفي مقدمتها حماية أعمال البناء الداخلي من أية هجمات خارجية محتملة، بالإضافة إلى تقديم الغطاء الاستراتيجي للدول الصديقة، والتحسب لاحتمالات المواجهة العالمية أو الإقليمية في ظل التهديدات المدركة من جانب القيادة الإيرانية والتي ذكرناها سابقًا.

٣ - العقيدة العسكرية الإيرانية:

العقيدة العسكرية، بشكل عام، عبارة عن خليط ديناميكي من المبادئ النظرية والأساليب التطبيقية الواقعية حول كافة أساليب التنظيم والتسليح والإعداد والتدريب والقتال التي تتبناها الدولة، ولذلك، فرغم أن القيادة الإيرانية لم تعلن تبنيها لعقيدة معينة، إلا أنه يمكن استخلاص العقيدة المتبناة من خلال متابعة التطورات الفعلية المعلنة في كافة المجالات العسكرية كالتالي:

- تعتمد أعمال البناء الدفاعي الإيرانية في مستوياتها المختلفة على الدروس المستخلصة من الحرب العراقية الإيرانية والتي حكمت تلك الأعمال خلال السنوات الأولى التي أعقبت وقف إطلاق النار في منتصف عام ١٩٨٨، ثم جاءت حرب الكويت لتقدم المزيد من الخطوط الأشارية في أعمال البناء الدفاعي الإيرانية.
- وفي هذا الإطار تطورت العقيدة العسكرية الإيرانية في اتجاه تعديل الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة الإيرانية. بحيث جرى دمج وزارتي الدفاع والحرس الثوري في وزارة واحدة أطلق عليها اسم وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة، وقد استهدف هذا الإجراء القضاء على الصراعات وتداخل الاختصاصات.
- وتركز القيادة الإيرانية في أعمال التسليح التي تقوم بها على امتلاك قوة جوية متطورة ورادعة، والواضح أن هذا المجال كان يستحوذ منذ البداية على أهمية محورية في أعمال التسليح الإيرانية ونبع ذلك بالدرجة الأولى من أن الأجواء الإيرانية كانت شبه مفتوحة أمام الطيران العراقي خلال حرب الخليج، الأمر الذي تسبب في كشف العمق الإيراني أمام القذف العراقي.
- وفي الوقت نفسه، تسعى إيران إلى امتلاك قدرات صاروخية فعالة، سواء لاستخدامها فعليًا في ظروف القتال المسلح أو لردع الخصم عن توجيه ضربات صاروخية إلى العمق الإيراني.
- أضف إلى ذلك أن القوات المسلحة الإيرانية عملت على معالجة النقص الحاد في استكمال الوحدات المدرعة من المركبات والدبابات خلال حرب الخليج مع العراق. واهتمت في هذا الإطار بالحصول على دبابات قتال رئيسية حديثة.
- أما القوات البحرية، فقد جرى العمل على إكسابها قدرة أكبر على العمل في المياه الزرقاء من خلال تطوير قوة الغواصات العاملة فيها وإدخال وحدات روسية متقدمة إليها.
- وفي اتجاه تكميلي اهتمت القيادة الإيرانية اهتمامًا ملحوظًا بعناصر مضاعفة القوة في أعمال البناء التسليحي، أي الوسائل والمعدات التي تزيد من قدرة الأسلحة على أداء وظائفها القتالية بكفاءة أعلى، وبدا ذلك واضحًا في الاهتمام بعناصر الاستطلاع والإنذار المبكر.

- على مستويات الإعداد والتدريب، فقد جرى التركيز خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار مع العراق على رفع مستويات الاستعداد والتدريب القتالي لدى القوات.
- على المدى الطويل، فحكام إيران يعتقدون أن الرادع النووي يفيد في الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية عديدة من الدول المجاورة من خلال التلويح بهذا الرادع وقت الحاجة.

الفصل الثاني
حجم وتنظيم القوات المسلحة الإيرانية

تتألف القوات المسلحة الإيرانية من قوات تقليدية، وقوات حرس ثوري، وقوات احتياط (باسيج)، ويمكنها تعبئة حوالي ١٢ مليون فرد، ويبلغ الإنفاق الدفاعي الإيراني في المتوسط حوالي ٥ مليار دولار سنويًا، وتبلغ القوة البشرية للقوات المسلحة الإيرانية ٤٢٠ ألف جندي وضابط، بخلاف ٣٥٠ ألف مقاتل في الخدمة الاحتياطية، منهم ٨٣% قوات برية، و ٤% قوات بحرية، و ١٢% قوات جوية، يضاف إلى ذلك ١٢٥ ألف جندي وضابط قوات حرس ثوري، التي تم تشكيلها لمواكبة التقيد بقيم الثورة وتنفيذ المهام الحساسة والخاصة بأمن الثورة[٥].

تتميز القوات المسلحة الإيرانية بقدراتها في الحرب غير التقليدية أو غير النظاميه Asymmetrical Warfare، ويعود ذلك لخبرتها المكتسبة من حربها مع العراق والقدرات الذاتية التي طورتها في مجال التصنيع العسكري، وتمتلك إيران أسلحة شرقية حديثة وأسلحة غربية متهالكة حيث لم يتم تزويدها بقطع غيار من الدول الغربية وأمريكا منذ عام ١٩٧٩، وقد تمكنت من بناء قدرات هامة في مجال الصواريخ البالستيه متوسطة وبعيدة المدى، والصواريخ المضادة للمدرعات، ووسائل التلغيم البحري، لكنها مازالت بحاجة لتطوير وتحديث قواتها الجوية في مجال قدرات القتال الجوي.

أولاً – القوات البرية الإيرانية والحرس الثوري الإسلامي:

تمثل القوات البرية الدعامة الرئيسية في تنظيم القوات المسلحة الإيرانية حيث يبلغ عددها ٣٢٥,٠٠٠ فرد منهم ٢٢٠ ألف مجند إلزامي.

وتنظيم القوات البرية الإيرانية في حدود ٤ قيادات فيالق وتتمثل القوة الرئيسية في المدرعات والوحدات الميكانيكية التي تعتبر عماد قوة الردع البرية.

وتنظم القوات البرية كالتالي:

- ٤ فرق مدرعة (كل من ٣ لواءات مدرعة ولواء ميكانيكي و ٤ – ٥ كتيبة مدفعية).
- ٦ فرق مشاه (كل من ٤ لواء مشاه، ٤ – ٥ كتيبة مدفعية).
- فرقة صاعقة.
- فرقة قوات خاصة.
- لواء محمول جوًا.
- لواءات مدرعة مستقلة ومشاه ميكانيكي وصاعقة.
- مجموعات مدفعية.

شهدت القوات الإيرانية في الفترة التي تلت حرب الخليج إدخال تعديلات على الهياكل التنظيمية للتشكيلات والوحدات المقاتلة، وتدعيمها بأنظمة تسليحية متطورة في إطار تنفيذ التوجهات السياسية الإيرانية بالمنطقة، هذا وتتميز إيران بوجود حجم بشري متفوق بدرجة كبيرة يجعلها قادرة على مضاعفة حجم قواتها البرية مع التعبئة، وتبني إيران استراتيجيتها في إعادة بناء قدرات القوات البرية **على الأسس التالية:**

١ – عمق المسرح الإيراني مما يتطلب زيادة حجم القوات البرية.

٢ – المطامع الإيرانية في الهيمنة على الخليج وما تتطلبه المتغيرات الحالية في منطقة الخليج، مع تطلع إيران للقيام بدور نشط من أجل الاشتراك في ترتيبات أمن منطقة الخليج ورفض الوجود الأجنبي بالخليج.

٣ – التهديدات الناتجة عن تحولات النظام الدولي الجديد؛ حيث تؤكد المصادر الرئيسية الإيرانية على أن التحولات في النظام العالمي الجديد أفرزت أنماطًا جديدة من التهديدات للنظام الإيراني بعد أن أصبح الشرق الأوسط مركز الاهتمام الجديد للغرب، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب ضد الإرهاب، ووضع إيران في قائمة الدول المارقة من وجهة نظر الولايات المتحدة.

٤ – التهديدات الناجمة عن صراعات الحدود، فمازالت إيران تعيش عددًا من الصراعات الحدودية، سواء مع أذربيجان "حدود مائية" أو العراق أو الإمارات "مشكلة الجزر الإماراتية".

٥ – التهديدات الداخلية الناجمة عن صراع القوميات داخل إيران، حيث أدى هذا التعدد إلى سعى بعض القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتي، والثورة على الحكم الإيراني[٦].

التسليح:

– عدد الدبابات حوالي ١٦١٣ دبابة قتال رئيسية معظمها متقادم من أنواع ت ٥٥/٥٤ الروسية الصنع ودبابات من نوع تي – ٦٢ و تي – ٧٢ صينية الصنع ودبابات غربية أخرى.

– عربات جند مدرعة ١٤٥٥ من نوع ب م ب و ب ت ر روسية وغيرها.

– مدفعيات مجرورة وذاتية الحركة حوالي ٢٥٠٠ قطعة.

– مدفعية صاروخية أكثر من ٦٦٤ قطعة مدفعية.

– ومقذوفات مضادة للدبابات.

– مدافع مضادة للطائرات حوالي ١٧٠٠ قطعة.

تمتلك إيران ترسانة واسعة من الصواريخ البالستيه أرض – أرض بعيدة ومتوسطة المدى، ذات التصميم الشرقي طراز زلزال لمدى٩٠٠ كم وطراز شهاب – ٣ لمدى ١٥٠٠ كم وطراز شهاب – ٤ لمدى ٢٠٠٠كم، وهناك معلومات عن إنتاج صاروخين جديدين لمدى ٤٥٠٠ كم و ١٠ آلاف كم، يمكنه الوصول إلى أهداف في كل دول الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وللمدى القريب لدى إيران صواريخ طراز عقاب لمدى ٤٠كم وطراز فجر لمدى ٤٥كم، وطراز إيران لمدى ١٥٠كم، وأيضًا طراز فروج لمدى ٢٠٠كم، وبمقدور هذه الصواريخ أن تصب نيران كثيفة على أهداف بعيدة داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط، لكن بعضًا منها لا يتمتع بدرجة قياسيه من الدقة العالية في إصابة الأهداف.

ثانيًا – القوات الجوية الإيرانية:

اعتمدت القوات الجوية الإيرانية قبل وصول الخميني إلى السلطة على الطائرات الأمريكية وكانت الإمكانات والأموال متوافرة، ولذا كان سلاح الجو يحصل على أفضل المعدات، وبعد الثورة واجهت إيران مشاكل جديدة لاسيما خلال حربها مع العراق، فقد فرض على إيران حصار صعب، وبذلك واجه الإيرانيون صعوبة بالغة في إيجاد قطع غيار للمخازن لسلاح الطيران، وبالإضافة إلى ذلك فقد قام "الخميني" بتصفية كبار الضباط في قيادة سلاح الطيران، ونتيجة لذلك لحقت أضرار فنية مؤقتة في فرعي القيادة والسيطرة، هذا بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي ألحقتها الطائرات العراقية ودفاعاتها الجوية بالقوة الجوية الإيرانية.

وتركزت الجهود الإيرانية منذ انتهاء الحرب على الاتحاد السوفيتي فقامت إيران بشراء العديد من الأنواع تم توريدها بالفعل إلى إيران، كما عقدت صفقة عام ١٩٩٠ عندما قام الرئيس الإيراني "رافسنجاني" بزيارة لموسكو واشترى خلالها طائرات "ميج ٢٩"، و "سوخوي ٢٤".

وقد وصفت مصادر إيرانية نتائج زيارة قائد سلاح الجو الإيراني للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٩١ بأنها كانت (بالغة الأهمية من حيث انعكاسها على مستقبل القوة الجوية الإيرانية والشكل الذي ستتخذه هذه القوة على مدى سنوات عدة مقبلة).

وتقول المصادر الإيرانية أن حكومة إيران علقت الكثير من الآمال خصوصًا أبان أزمة الخليج والفترة التي أعقبتها مباشرة، على إمكان أن يؤدي تقاربها السياسي مع الدول الغربية إلى إفساح المجال مجددًا أمامها لخلق تعاون عسكري يتيح لها إعادة بناء قواتها المسلحة لاسيما سلاحها الجوى، على أساس الطائرات المقاتلة الأمريكية الصنع التي ما تزال في حوزتها وتأهيل هذه القوات، كما أملت القيادة الإيرانية أن يتم تنفيذ مثل هذه العملية بالتزامن مع عملية موازية تحصل طهران بموجبها على بعض حاجاتها العسكرية على الأقل من الاتحاد السوفيتي ودول شرقية كالصين التي ارتبطت

مع إيران منذ أعوام الحرب مع العراق بتعاون عسكري وثيق أدى إلى تزويد القوات الإيرانية بكميات لا يستهان بها من الأسلحة والمعدات، كالدبابات والعربات المدرعة والمدفعية والصواريخ والذخائر إلى جانب عدد من الطائرات المقاتلة.

- **يقدر عدد القوات الجوية:** بـ ٤٥,٠٠٠ مقاتل تشمل ١٥٠٠٠ مقاتل دفاع جوى.
- **يمتلك سلاح الجو الإيراني** أكثر من ٣٠٠ طائرة مقاتلة نصفها تقريبًا أمريكي الصنع وحالتها الفنية وقدرتها على القتال موضع تساؤل أما القوة الرئيسية لسلاح الجو تضم ١٥٥ طائرة قتال طراز ميج - ٢٩ وسوخوى وإيران تصنع طائرات بدون طيار.
- **يتشكل من:**
  - ٩ سرب مقاتلات ومعاونة أرضية FGA، إف - ٤ و إف - ٥ وسوخوري ٢٤ و ٢٥.
  - ٧ أسراب مقاتلات إف - ١٤، وإف - ٧، وميج - ٢٩.
  - وطائرات نقل وإنذار وتدريب بخلاف الهليوكبتر الإبرار الجوى.

الصواريخ:

- تمتلك إيران أنواع متعددة من الصواريخ جو - سطح، جو - جو، سطح - جو.

ثالثًا - القوات البحرية الإيرانية:

تحظى القوات البحرية الإيرانية بأهمية كبيرة في الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، نظرًا لموقع إيران المهم المطل على الخليج ولطول سواحلها وتطلعاتها الأمنية لدور رئيسي في أمن الخليج وأهميته الاستراتيجية كممر ملاحي رئيسي لتصدير البترول وتطلعاتها للسيطرة على الملاحة في منطقة الخليج وخليج عمان.

ولم يكن بدء إيران تسلم الغواصات الروسية الصنع من فئة كيلو منذ عام ١٩٩٢ التطور البارز الوحيد الذي شهدته منطقة الخليج على صعيد تعزيز القوى البحرية

فيها، فمع الأهمية الخاصة التي اتسم بها هذا التطور من حيث دلالاته وانعكاساته العسكرية والاستراتيجية، فإنه ظل في الوقت نفسه واحدًا من مجموعة من التطورات التي كانت هذه المنطقة مسرحًا لها خلال الفترة الأخيرة، وهي تطورات تشير كلها إلى الاهتمام الاستثنائي الذي توليه دول الخليج حاليًا لمسألة بناء قواتها البحرية وتعزيزها في مجالات متنوعة.

وفي الواقع أن حصول إيران على الغواصات الروسية لم يكن الحدث الأبرز وحسب بين سلسلة متلاحقة من الجهود والبرامج التي تعمل دول الخليج على تنفيذها حاليًا، والتي بات من الممكن القول أنها تشكل بمجملها ما يمكن وصفه بسباق تسلح بحري ومتسارع، وهذا السياق نابع بطبيعة الحال من الاقتناع الزائد لدى هذه الدول بالأهمية المتميزة التي تتسم بها عناصر القوة البحرية بجوانبها الدفاعية والهجومية على السواء في منطقة تتمتع فيها خطوط المواصلات المائية بحيوية إستراتيجية واقتصادية خاصة.

الإستراتيجية البحرية الإيرانية:

تعتبر الإستراتيجية البحرية الإيرانية جزءًا من إستراتيجية إيران العسكرية والتي تنبع من استراتيجية نظام الدولة، وهي بشكل عام تخدم التطلعات والأهداف الإيرانية التي ترمى إلى: الهيمنة أو السيطرة على بترول الخليج وما يعنيه ذلك من ثروات تمول أهداف إيران الاقتصادية والسياسية، وأن تتبوأ إيران مركز القيادة في العالم الإسلامي وما يعنيه ذلك عقائديًا وسياسيًا وجغرافيًا واقتصاديًا، والضغط العسكري على دول الخليج العربية من أجل إخضاعها لرغبات إيران، والسيطرة على المسرح البحري القريب (الخليج العربي).

يقدر عدد القوات البحرية بـ ١٨,٠٠٠ مقاتل وتشتمل الأسلحة والمعدات البحرية على:

- ٣ غواصة كيلو روسية الصنع.
- ٣ تشكيل بحري.

- ٣ فرقاطة.
- ٦٣ قطعة بحرية دورية.
- ٣٨ زورق دورية ساحلية.
- وقطع بحرية عديدة للألغام والإدارة والإصلاح.

طيران البحرية:

- عدد ٥ طائرة قتال.
- عدد ٢٩ طائرة هليوكبتر.

رابعًا: قوات أخرى:

الحرس الثوري (باسدران) حوالي ١٢٥ ألف **ويشمل:**

القوات البرية حوالي ١٠٠ ألف تشكل **كالتالي:**

- حوالي ١٦ إلى ٢٠ مجموعة فرق تتكون من ٢ مدرعات، ٥ ميكانيكي، ١٠ مشاه، قوات خاصة، ١٥ - ٢٠ لواء مستقل مشاه، مدرعات، مظلات، **ومدفعية مسلحة بـ:**
- حوالي ٥٠٠ دبابة.
- ٦٢٠ حاملة جند مدرعة.
- ٣٦٠ قطعة مدفعية.
- ٤٠ مدفع عديم الارتداد.
- ١٤٠ مدفع دفاع جوى.

القوات البحرية: حوالي ٢٠ ألف.

- ٤٠ زورق مسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات وقذائف صاروخية
- مشاة الأسطول حوالي ٥٠٠٠ مشكلة في لواء.

القوات الجوية:

عناصر قليلة غير محددة.

قوات شبه عسكرية: ٤٠ ألف فرد.

- قوات BASIJ (جيش شعبي متحرك) ٢٠٠ ألف فرد متطوعين وغالبيتهم شباب وعند الضرورة تعبأ إلى مليون فرد.
- قوات دعم مخفض (تابعة لوزارة الداخلية) ٤٠,٠٠٠.
- وتشمل أيضًا حرس الحدود المسلحة بطائرات سيسنا وهليوكبتر AB-205/206 وقوارب دورية وسفن ساحلية.

إمكانات القوات المسلحة الإيرانية في مجال المناورة والقتال الليلي تحتاج إلى تطوير، لكنها تركز تدريباتها على العمليات البرمائية والتلغيم البحري ومهاجمة السفن وحقول النفط، وبهذا تمتلك قدرة على إعاقة الملاحة في مضيق هرمز الاستراتيجي.

بالنسبة لسعى إيران لامتلاك سلاح نووي فقد بدأت طموحات إيران منذ حكم الشاه محمد رضا عام ١٩٧٤، وأشارت تقارير المنظمة الدولية للطاقة النووية عام ٢٠٠٢ إلى احتمال قيام إيران بالعمل سرًا على تحقيقه، واتهمت لأجل امتلاكه بالتعاون مع روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية وعلماء باكستانيين، وتستورد إيران مواد يمكن أن تستخدم لإنتاج السلاح النووي، وأعلنت أنها تعمل على تخصيب اليورانيوم للاستخدام المدني السلمي، لكن ذلك لم يخفف الضغط الدولي لوقف برنامجها النووي، الذي قد يكلل بإنتاج سلاح نوويًا.

التدريبات والمناورات العسكرية الإيرانية:

في إطار رفع الكفاءة القتالية والاستعداد القتالي للقوات المسلحة الإيرانية، تسعى القيادة المسلحة الإيرانية إلى إجراء التدريبات والمناورات للأسلحة المختلفة البرية والبحرية والجوية، علاوة على التدريبات والمناورات المشتركة للأسلحة القتالية المختلفة في إطار مناورات تدريبية لفترات محدودة ولمدد طويلة أيضًا.

هذا ورصد قيام القوات المسلحة الإيرانية ووحدات الحرس الثوري الإيراني بمناورات منتظمة لرفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة الإيرانية وللدولة بصفة عامة ربما أهمها المناورة الكبرى التي أجريت في يناير ٢٠٠٨ شارك فيها حوالي ٨ ملايين جندي وميليشيات البيسيج (BASIJ).

كما تسعى إيران للاشتراك في مناورات مشتركة مع دول صديقة لها بصفة دورية لكسب خبرات وتوطيد علاقات للتعاون العسكري معها.

الفصل الثالث
الصناعات الحربية في إيران

تحظي الصناعات الحربية في إيران باهتمام بالغ منذ عهد شاه إيران، حيث كان ذلك يحقق استراتيجية إيران العسكرية خلال السبعينيات، وقد كانت العلاقات الإيرانية مع الدول الغربية في عهد الشاه عاملاً هامًا في دعم هذه الصناعات.

وكانت الظروف القاسية التي تعرضت لها إيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، والقيود التي وضعتها الدول الغربية على إمدادها بالأسلحة دافعًا لإيران لتطوير صناعاتها الحربية خلال حربها مع العراق الفترة من ٨٠ - ١٩٨٨، ونتيجة لذلك اتجهت إيران إلى دول الكتلة الشرقية لدعمها في تطوير إيران إلى إعادة بناء قواتها المسلحة بشتى الطرق، وبدعم من بعض دول الكتلتين الشرقية والغربية.

ويستفاد من المصادر الإيرانية والغربية المختلفة أن إيران مازالت تولي أهمية خاصة لتطوير صناعاتها العسكرية المحلية وقاعدتها الصناعية - التكنولوجية بوجه عام، وفي اتجاه مواز نشطت القيادة الإيرانية تجاه زيادة المستوى النوعي للمنتجات العسكرية الإيرانية، أو من خلال الدخول في مجالات تصنيعية جديدة، وقد عملت إيران منذ توقف أعمال القتال مع العراق عام ١٩٨٨ على دفع برامج التصنيع الحربي المحلي[٩].

وفي نفس الوقت اهتمت القيادة الإيرانية بتحقيق المزيد من التخصص فيما بين الجهات المختصة بالتصنيع الحربي في البلاد، فقد كانت هناك ثلاث وزارات تتولي إدارة قطاعات الصناعات الحربية في إيران هي: وزارة الدفاع، ووزارة الحرس

الثوري الإسلامي، ووزارة جهاد البناء، وفي منتصف التسعينيات جرى إدماج وزارة الدفاع ووزارة الحرس الثوري الإسلامي في وزارة واحدة أطلق عليها اسم "وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة"، الأمر الذي انطوي ضمنيًا على توحيد هيئات وأجهزة الإنتاج الحربي، مما أضفي قدرًا كبيرًا من الترشيد على برنامج التصنيع الحربي، والإفادة من كافة القدرات والإمكانات المتاحة للجانبين.

بالإضافة إلى ما سبق، استمرت إيران في إنتاج وتطوير الأسلحة والمعدات والذخائر – والتي بدأت منذ فترة – وتنظيم أعمال الإنتاج هذه فيما لا يقل عن ١٠٠٠ مشروع، يتولي إنتاج أنواع مختلفة من الذخائر، والأسلحة الأرضية، وأسلحة المشاة الخفيفة والمتوسطة، وصواريخ المدفعية الثقيلة، وحاملات الجنود المدرعة، والطائرات الموجهة بدون طيار الموجهة من بعد، وقطع الغيار اللازمة لعدد من أنظمة الأسلحة الرئيسية المستوردة.

وتذهب بعض المصادر الإيرانية الرسمية إلى أن الإنتاج الحربي الإيراني يتزايد بمعدل سنوي قدرة ٤٠%، ويغطي ما لا يقل عن ٧٥% من احتياجات البلاد وأن إيران تصدر السلاح لعدد ٤٥ دولة.

وقد استفادت إيران من ظروف حالة السلم، وعملت على الدخول إلى مجالات جديدة للإنتاج الحربي التقليدي، وقامت في هذا الإطار بتكريس الحيز الأكبر من نشاط معاهدها التعليمية ومراكز البحث والتطوير القائمة لديها وأعطت تركيزها على مجالات الإلكترونيات والطائرات، حيث اهتمت بتطوير قدراتها في مجال أجهزة الاتصال، والتي تعاني من تخلف واضح، وقامت بالاتفاق مع الصين على الحصول على تكنولوجيا متطورة في مجال الاتصال والأقمار الصناعية.

وهكذا فإن الصناعة الحربية الإيرانية أصبحت تمتلك في الوقت الراهن طاقة إنتاجية معقولة، تتيح لها إنتاج نوعيات مختلفة من احتياجاتها العسكرية، بل إن إيران اتجهت خلال الآونة الأخيرة نحو العمل على بيع خدماتها العسكرية إلى الدول المجاورة، مثل إجرائها عمليات صيانة لطائرات دول الخليج.

وتتمثل الصناعات الحربية الإيرانية فيما يلي(١٠):

١ - صناعة الأسلحة البرية:

١/١ - الأسلحة الصغيرة:

أ - تنتج صناعات الأسلحة الصغيرة التابعة لهيئة الصناعات الدفاعية الإيرانية النوعيات الآتية:

- صناعة الأسلحة والبنادق هيكلر وكوش الألمانية، بندقية الهجوم G3 عيار ٧,٦٢، المدفع الرشاش القصير عيار ٩مم، المدفع الرشاش الألماني رينميتال MG3، الرشاش ٤٧ الروسي والرشاش المتوسط الروسي، البنادق ومضادات إطلاق صواريخ RBG - V الروسي، و SPG-9 المضادة للدبابات، وقد تم تطوير صاروخ للسلاح الأخير ذات رأس حربية مترادفة مضادة للدبابات وشديدة الانفجار.

ب - الصواريخ المضادة للدبابات:

كشفت مؤسسة صناعة الطيران والفضاء الإيرانية النقاب عن تطوير مدفع لإطلاق صواريخ طوفان المضادة للدبابات، يطلقه مقاتل واحد من فوق العربات المدرعة الحاملة للجنود من طراز بوراغ، يتم التحكم فيها سلكيًا، وزود الطراز الأول للصاروخ برأس حربي زنة ٣,٦ كجم يتمكن من اختراق درع فولاذي تقليدي سمكه ٥٥سم.

أما الطراز الثاني طوفان - ٢ فقد زود برأس حربي زنة ٤,١ كجم يخترق درعًا فولاذيًا بسمك ٧٦سم ويقطع طرازى الصاروخ المدى الأقصى لهما وهو ٣٨٥٠ متر خلال ١٣ ثانية، كما إن هذه الصواريخ مزودة بأجهزة تسديد هي عبارة عن منظار نهاري وحراري وبأجهزة أخرى قادرة على العمل في الطقس السيئ.

كما أعلن أن خبراء إيرانيين يطورون طرازًا جديدًا من صاروخ طوفان بتقنيات توجيه وقيادة بشعاع الليزر لمدى أطول.

وتصنع إيران أيضًا نسخة من صواريخ "أي تي جي دبليو" التي تصنعها شركتا رايثيون وبوينج الأمريكيتان والتي توجه بالسلك لمسافة ٣٧٥٠ متر، وكانت هذه الصواريخ متوفرة بكثرة أيام حكم الشاه.

كما أعلن أيضًا عام ٢٠٠٤ عن إنتاج صاروخ موجه مضاد للدبابات باسم برق وهو نسخة إيرانية من الصاروخ الأمريكي الصنع درايمون (م ج ف - ٧٧) وتشير التقديرات إلى أن هذه النوعية من الصواريخ المضادة للدبابات هي من الأنواع المتطورة، وتضاهي أحدث ما وصلت إليه الترسانات الغربية[١١].

٢/١ - المدفعية:

أ - مدافع الهاون:

تصنع إيران مدافع الهاون عيار ٦٠، ٨١، ١٢٠ مم، وفي تصريح لمسئول عسكري إيراني في يوليو ١٩٩٧ ذكر أن المصانع الإيرانية بدأت في إنتاج مدفع هاون باسم رعد عيار ١٥٥مم.

هذا، وتصنع إيران كافة مواسير المدافع، ومنها المدفع عديم الارتداد الأمريكي عيار ١٠٦مم، والمواسير عيار ١٠٥مم، ١٢٠مم ، ١٥٥مم.

ب - مدافع ثندر:

وفي عام ١٩٩٨ كشفت مصادر إيرانية عن تصنيع مدفعي ثندر ١ عيار ١٢٢مم، وثندر ٢ عيار ١٥٥مم لتلبية متطلبات الجيش الإيراني.

ولبضع سنوات ظلت إيران مكتفية ذاتيًا بالنسبة إلى العديد من أنظمة المدفعية وذخيرة المدفعية لكلا المدفعين ١٢٢مم، ١٥٥مم، والذي يتولي تصنيع ذخيرته فرع صناعات الذخيرة التابع لمنظمة الصناعات الدفاعية DIO، والتي تنتج ثلاثة أنواع من الذخيرة هي الذخيرة فائقة التفجير، والدخانية، والمضيئة، ويعتبر تصنيع إيران لهذين المدفعين بمثابة خطوة هامة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مضمار أنظمة الأسلحة الرئيسية.

جـ - العاصفة - ٢:

في سبتمبر ١٩٩٧ أعلنت إيران نجاح اختبار لمدفع ميدان مصنع محليًا، من إنتاج هيئة الصناعات الحربية، ذاتي الحركة عيار ١٥٥مم، يتمتع بمعدل إطلاق عال، ويتميز بالدقة والقدرة على التحرك، ويصل مدى المدفع إلى ٣٠كم، وسرعة تحركه ٧٠كم/ ساعة.

د - نظام صواريخ FADJR - 3[١٢]:

قامت إيران بتطوير صاروخ مدفعية قوى من عيار ٢٤٠مم، يصل مداه إلى ٤٠كم، وتنتجه شركة صناعة الصواريخ بارشن Parchin التابعة لهيئة صناعة الدفاع الإيرانية، ويبلغ طوله ٥,٢ متر ووزنه ٤٠٨كجم، كما يبلغ وزن رأس الصاروخ ٩٠كجم، تحتوي على ٤٥ كيلو جرام من المواد شديدة الانفجار.

هـ - المدفع الساحلي الإيراني HY-2 Sea Eagle -2:

وهو طراز حديث أصلاً واستخدم خلال حرب الخليج الأولى ضد أهداف عراقية وأمريكية. كما تصنع طرازات صواريخ سطح / بحر C - 80IK و C802، والتي تنظم الدفاع الساحلي بالصواريخ، هذا وكانت مصادر أمريكية قد صرحت أن إيران اختبرت صاروخ جو / بحر صيني من طراز ٨٠١ ك في يونيو ١٩٩٧ أطلق من طائرة مقاتلة أمريكية الصنع إف - ٤ مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدًا للملاحة في الخليج.

هذا وتتعاون إيران وكوريا الشمالية في تطوير هذه الصواريخ التي كانت قد اشترتها من الصين في منتصف التسعينيات بهدف تزويد البحرية الإيرانية بقدرات متطورة عن طريق تسليحها بنموذج محسن من صواريخ C802 الذي يعد نسخة مماثلة من صاروخ أكزوست الفرنسي الصنع[١٣].

٣/١ - ناقلات الجند المدرعة:

أ - ناقلة الجند المدرعة BMP - 2:

وهي عربة مدرعة يمكنها حمل طاقم من سبعة جنود تحمل مدفعًا من عيار ٣٠مم وصواريخ مضادة للدبابات.

ب – ***ناقلة الجند المدرعة TOME:***

تعمل كناقلة جنود ومركبة استطلاع وهي تشبه النوع المنتج في إسرائيل وهناك احتمال أنه كان هناك تعاون بينهم في السابق، حيث تنتج إيران ٦٠% من أجزائها محليًا وتستورد الباقي.

جـ – ***ناقلة الجند المدرعة الإيرانية (البرق):***

أنتجت في يوليو ١٩٩٧ تحمل ١٢ راكبًا وهي الناقلة "Broagh" ناقلة الجند المدرعة APC صناعة إيرانية ويعتقد أن هذا المصنع بدأ إنتاجها أوائل عام ١٩٨٨ ثم أعيد تطويرها مسلحه بالمدفع ١٢,٧مم وهي مركبة ذات جنزير كامل والبرج المركب يشابه البرج المركب على المركبة الروسية BMP -1 التي لازال منها حوالي ٣٠٠ مركبة في الخدمة العاملة، سرعاتها ٦٥كيلومتر / ساعة، وعبر الأرض ٤٥/٤٠ كيلومتر/ساعة، ومدى العمل من ٥٥٠ – ٦٢٥ كيلومتر، قدرة تسلق ميول ٦٠% وميول جانبية ٤٠%.

د – ***المركبة المدرعة Cobra:***

مركبة القتال المدرعة طراز "Cobra" إيرانية الصنع وتستخدم شاسية المركبة ASCOD وزنة المركبة من ٢٨ – ٣٠ طن وقوة المحرك من ٦٥٠ – ٧٠٠ حصان ومنها أنواع المركبة Cobra المركب عليها المدفع الرشاش ٣٠ مم ولديها برج يطلق ذخائر متطورة MECAR ومنها ما هو مميز كمركبة دفاع جوي Air defense ومنها ما هى مجهزة لتكون مركبة حاملة للصواريخ المضادة للدبابات ومجهزة لتكون مركبة مهندسين ومركبة قيادة وحاملة هاون ومركبة إصلاح فني الطاقم ٣ + ٨ فرد وزنها بشده القتال ٢٥,٢٠٠ كيلو جرام.

٤/١ الدبابات:

أ – ***الدبابة ذات القفاز: ومنها نوعان:***

– دبابة MBT ذات مدفع ١٢٥ مم ماسورة ملساء Smooth bore Gun وزودت الدبابة بمحرك ديزل V – Type.

- دبابة MBT معدلة من طراز الدبابة T – 54 الروسية ومسلحة بالمدفع الرئيسي عيار ١٢٢مم.

ب – الدبابة / توفسان أي (الحصان الجامح):

نجحت إيران في تطوير دبابة خفيفة مسلحة بمدفع عيار ٩٠ مم تسير بسرعات كبيرة ويمكن نقلها بسهولة.

جـ – الدبابة Z – 72 -T الإيرانية:

تم افتتاح مصنعها في يوليو عام ١٩٩٧ وهى الدبابة المتوسطة (دبابة القتال الرئيسية) الإيرانية المسلحة بالمدفع عيار ١٠٥ مم ماسورة مخشخنه مع تجيزها بطاقم إطلاق دخان، وعدد طاقمها ٤ أفراد. وزنها ٣٦ طن وسرعتها ٦٥ كيلو متر ساعة.

<u>١/٥ – معدات عسكرية أخرى:</u>

أ – أجهزة الاتصال:

يوفر قسم صناعة الاتصالات العديد من معدات الاتصال من الأنظمة المحمولة باليد إلى أجهزة الاتصال المحملة على العربات.

ب – العربات:

تقوم إيران بتجميع العديد من عربات النقل لخدمة الأغراض العسكرية والمدنية معًا.

جـ – قطع الغيار:

تنتج إيران بعض قطاع غيار الصواريخ م/د الأمريكية TOW والسوفيتية مالوتكا، والصواريخ م ط هوك المطورة وبعض قطع الدبابات م ٤٧، ٤٨ الأمريكيتين.

<u>١ / ٦ – صناعات الذخيرة:</u>

أن إيران لديها اكتفاء ذاتي في معظم أنواع الذخيرة (حوالي ٨٠ – ٩٠% من احتياجاتها) وتنتج الكثير من ذخيرة الأسلحة الصغيرة بما فيها ٩ مم و٣٨ مم

و٧,٦٢مم X ٣٩، ٥٤,٥١ وذخيرة المدافع ١٢,٧مم و ٢٣ مم و ٣٥ مم والقنابل اليدوية والألغام وقنابل الهاون ٦٠ مم و ٨١ مم و ١٢٠مم.

وتشمل الذخيرة ذات العيار الكبير ١٠٠ مم للدبابة T – 54 / T – 55 الروسية و١٠٥ مم للدبابة م – ٦٠ الأمريكية ومقذوفات مدفعية عيار ١٠٥ مم و١٢٢ مم و١٣٠ مم و١٥٥ مم و٢٠٣مم.

وأعلنت إيران في سبتمبر ٢٠٠٦ عن تطوير قنبلة موجهة وزنها ٩٠٠ كجم باسم "غاسيد" وقنبلة ذكية أخرى في أغسطس ٢٠٠٧ تزن أيضًا ٩٠٠ كجم تطلق من المقاتلات أطلق عليها "قاصد".

٢ – صناعة الطائرات:

أعلنت إيران منذ منتصف التسعينيات أنها نجحت في إنتاج أول طائرة هليكوبتر زعمت أنها تصميم وتصنيع إيراني محلي بالكامل أطلق عليها اسم "ظفر" علاوة على إنتاج طائرة هليوكبتر أخرى أطلق عليها (شابافين) تعتبر نسخة من الطائرة الأمريكية (ب – ٢١٤) الخاصة بأغراض النقل.

ويرجع اهتمام إيران بالصناعات الجوية إلى إعلان الرئيس الإيراني الأسبق على خامنئ عام ١٩٩٠ أنه سيتم تصنيع الطائرات المقاتلة في إيران وكان هذا التصريح قد تزامن مع تزايد معلومات من مصادر غربية حول تسلم إيران للطائرات الحربية الصينية الصنع لعدد ١٠٠ طائرة ف ٧م ايرغارد مما يرجح احتمال تجميع هذه الطائرات أو غيرها في إيران كجزء من الصفقة المعنية.

أ – الطائرة البرق:

طورت إيران في أكتوبر ١٩٩٧ مقاتلة شبيهة بالطائرة أف – ٥ وهي الطائرة أذرخش (أي البرق) وقد حلقت الطائرة في إحدى المناورات التي أجريت في ذلك العام وأوضح التليفزيون الإيراني أن الطائرة استغرق تطويرها ١١ عامًا وأنه بدأ إنتاجها كميًا منذ عام ١٩٩٧.

وفي بداية عام ٢٠٠٠ صدرت بعض المعلومات عن الطائرة التي يزيد حجمها بحوالي ١٠ - ١٥% عن حجم الطائرة الأمريكية وهي مخصصة بالدرجة الرئيسية لعمليات جو / أرض (هجومية) ويمكنها التحليق بسرعة قصوى تتراوح بين ١,٥ - ١,٨ مرة من سرعة الصوت كما أعلن في يوليو ٢٠٠٤ عن تجربة الطائرة كذلك أعيد الإعلان عن الطائرة في أغسطس ٢٠٠٧[١٤].

ب - طائرات التدريب:

في سبتمبر ١٩٩٧ أعلنت إيران أنها تستعد لإنتاج طائرتين للتدريب بشكل تجاري بعد ما تم تصميمهما وصنعهما محليًا وقالت مصادر إيرانية أن القوات المسلحة الإيرانية أنجزت تصميم وبناء الطائرة النفاثة دورنا وطائرة أخرى تعمل بمحرك مروحي عادي باراستو والتي بدأت التحليق بالفعل وتعد نسخة محسنة من طائرة بيتش كرافت بوناترا التي تصنعها شركة رايثيون الأمريكية وأوضحت المصادر الإيرانية أن الطائرتين ستستخدمان لأغراض التدريب.

جـ - الطائرة توبوليف تي - يو ٣٣٤ الروسية:

من المعتقد أن إيران وقعت اتفاق مع روسيا لتصنيع الطائرات الروسية في إيران وتشير التقديرات إلى أن الاتفاق تم التوقيع عليه خلال زيارة رئيس البرلمان الإيراني لموسكو في ١٠ أبريل ١٩٩٧ في صفقة تقدر بخمسة بلايين دولار لتجميع نحو ١٠٠ طائرة في ١٠ سنوات.

د - تحديث وتطوير الطائرات الحربية في الخدمة:

يتم في إيران تحديث وتطوير الطائرات الحربية في الخدمة الحالية وكان قائد سلاح الجو الإيراني السابق اللواء ستاري قد أشار في حديث له أن إيران طورت مقدرتها على إعادة تزويد الطائرات الحربية بالوقود أثناء التحليق باستخدام الطائرات الحربية النظيرة من نوعي (ف - ٤ و ف - ١٤) يعرف النظام بـ صديق لـ صديق Buddy Buddy System مما يغني عن استخدام طائرات الصهريج

المخصصة لهذا الغرض ومن الواضح أن هذه التحسينات ستمنح القوات الجوية الإيرانية قدرة جديدة على الوصول إلى الأهداف البعيدة.

هـ - الطائرات بدون طيار:

من الأنظمة الجديدة الإيرانية التصميم أنتج منها طائرتين بدون طيار تحمل أحدهما اسم شاهين ويعتقد أنها تستخدم الكاميرات التليفزيونية من أجل بث الصور الحية عن الأحداث في الميدان أسوة بالعديد من الأنظمة العالمية الشبيهة وأن كانت قدراتها في هذا المجال بدائية بعض الشيء بالمقارنة مع الأنظمة الغربية المتطورة، ويعتقد أن إيران استخدمت البعض منها أثناء حربها مع العراق على الجبهة في مهام الرصد والاستطلاع الميداني.

وفي تصريح لأحد القادة العسكريين الإيرانيين أواخر عام ١٩٩٧ أوضح أنه تم إجراء المرحلة الأولى من الاختبارات على الطائرة الإيرانية محلية الصنع "الشبح" والتي حلقت في إحدى المناورات لاستخدامها في المستقبل ضمن أنظمة الدفاع والاستطلاع وهي طائرة بدون طيار تقوم بمهامها دون أن تتوافر لرادارات الخصم إمكانية رصدها.

كما أعلن عن إنتاج اعداد أخرى منها تالاش، رعد - ١، رعد - ٢، ومهاجر وأعلن في فبراير ٢٠٠٧ عن إنتاج طائرة استطلاع جديدة تتمتع بحقل عمل يصل شعاعه إلى ٧٠٠كم[١٥].

و - الطائرات المروحية:

كشف وزير الدفاع الإيراني الأدميرال علي شمخاني في الرابع من فبراير ١٩٩٩ عن قرب دخول طائرة مروحية إيرانية جديدة محلية الصنع إلى الخدمة في القوات الجوية الإيرانية تحمل اسم شفاويد (شاهدة) من نوعي ٧٥ و ٢٦ وأوضح أن بلاده ستنتج المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية الدفاعية إلى جانب جميع معدات الطائرات المدنية[١٦].

ز - الطائرة إيران - ١٤٠ للنقل المدني:

أعلنت إيران في ديسمبر ٢٠٠٠ عن تجميع طائرة ركاب مدنية في أصفهان بإمكانها نقل ٥٢ راكب في إطار شركة مختلطة مع أوكرانيا (شركة أنطونوف) وسيتم تجربة الطائرة في شهر فبراير ٢٠٠١ وستكون للطائرة القدرة على عبور مسافة ألفي كيلو متر دون توقف.

ح - قطع غيار الطائرات:

تمكنت إيران من تصنيع قطع الغيار للأنظمة الجوية بما في ذلك عناصر طائرات سي - ١٣٠ هيركليز وبعض عناصر طائرات ف - ١٤ الأمريكية.

٣ - صناعة أسلحة الدفاع الجوي:

أ - ميساغ - ١:

بدأت إيران في الثالث عشر من مايو ٢٠٠٠ إنتاج نظام صاروخي جديد مضاد للطائرات محمول على الكتف قام بتطويره مجمع شهيد شاه أبادي الصناعي في طهران، قادر على الاشتباك مع الطائرات النفاثة والمروحية التي تحلق على ارتفاع يتراوح بين ٣٠ - ٤٠٠٠ متر من كل الزوايا وعلى مدى يتراوح بين ٥٠٠ - ٥٠٠٠ متر. ويزود الصاروخ ميساغ - ١ برأس حربي متفجر يزن ١,٤٢ كيلوجرام يتفجر بالاصطدام.

ب - الأسلحة المضادة للطائرات:

طورت إيران في أكتوبر ١٩٩٧ صاروخ مضاد للطائرات مداه ٢٥كم.

وفي أبريل ١٩٩٨ أعلن أن الجيش الإيراني أجرى تجربة إطلاق صاروخ أرض / جو مضاد للطائرات أطلق عليه اسم "صياد".

كذلك تنتج إيران بعض قطع أنظمة الصواريخ م / ط (نظام هوك) والقذائف المضادة للطائرات، وكذلك تنتج إيران بعض أنواع الصواريخ جو / جو.

وأعلن الجيش الإيراني في ٢٠٠٧/٣/١٦ عن تطوير نظام جديد للدفاع الجوى ذا قدرة أكبر على إصابة الأهداف بإطلاق صاروخين متزامنين كما أنه يمتاز بمرونة عالية.

في ١٥ يناير ٢٠٠٨ أعلنت إيران عن بدأ إنتاج مدفع مضاد للأهداف الجوية من طراز ٣٥مم أطلق عليه سماوات بإمكانه استهداف المقاتلات والمروحيات والصواريخ كروز بشكل ذكي على بعد ٤ كم، ومن مميزاته قدرته على إطلاق أكثر من ١١٠٠ قذيفة في الدقيقة الواحدة.

٤ - الصناعات البحرية:

تحظى الصناعات البحرية باهتمام كبير من القيادة الإيرانية ولاسيما صناعات الصواريخ البحرية بهدف تأمين الملاحة في الخليج وحماية سواحلها البحرية الممتدة لآلاف الكيلومترات، هذا وتحظى الصناعات العسكرية البحرية باهتمام القيادة الإيرانية حيث صرح قائد البحرية الإيرانية أن بلاده تعتزم بناء المدمرات المتعددة الأغراض والغواصات الصغيرة، **هذا وتنتج إيران الصناعات العسكرية البحرية التالية:**

أ - الألغام البحرية:

تنتج إيران الألغام البحرية العادية والألغام المغنطيسية المتطورة التي يصعب اكتشافها.

ب - القوارب البحرية الصغيرة:

تنتج إيران القوارب البحرية الصغيرة ويتم تسليحها بالأسلحة الخفيفة لصالح وحدات الحرس الثوري.

جـ - زوارق الإنزال والطوربيدات:

أعلنت إيران في بداية عام ٢٠٠٠ أنها ستنزل قريبًا إلى المياه أول سفنها الحربية المحلية المضادة للطوربيدات والقاذفة للصواريخ وأوضح مساعد قائد البحرية أن إيران نجحت في تصنيع ٩٠% من سفن دورية قاذفة للصواريخ و ٧٠% من سفن مضادة للطوربيدات كما أوضح أن بلاده حققت تقدم هائل في مجال الدفاعات الجوية وآلية نظم توجيه النيران.

د - غواصة إيرانية (السابحات / ١٥):

أعلنت القوات المسلحة الإيرانية في التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠٠٠ عن تدشين غواصة من صنع محلي يمكن استخدامها في كل مواقع الخليج أطلقت عليها السابحات - ١٥.

وتختلف هذه الغواصات الصغيرة التي يرمز إليها أحيانًا باسم غواصات جيب عن فئات الغواصات الهجومية الرئيسية التي تعمل في الأساطيل العالمية إذ تكون أساسًا معدة للعمل في المياه الساحلية الضحلة وقرب الشاطئ خلافًا للغواصات الهجومية الرئيسية التي تتركز مهامها في أعالي البحار وأعماقها.

وبصفة عامة فإن هذه الغواصات تستخدم بصورة رئيسية لتنفيذ مهام التسلل الساحلية وإبحار وحدات الكوماندوز البحري الخاصة إلى جانب عمليات الاستطلاع والتجسس من مسافات قريبة من الشواطئ إذ تكون غير مسلحة أو يقتصر تسليحها على ذخائر خفيفة وربما أنبوب واحد أو أثنين لإطلاق طوربيدات مضادة للسفن وتقل أوزان هذه الغواصات عادة عن مائدة طن بينما لا يزيد عدد أفراد طاقمها على ٢٠ - ٣٠ فرد مما يسهل استيعابها في خدمة القوات البحرية الصغرى.

<u>غواصة قائم:</u>

أعلنت إيران في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨ عن تدشين غواصة جديدة متوسطة قادرة على حمل طوربيدات وصواريخ تحت سطح الماء ونقلها وكذلك نقل قوات العمليات الخاصة.

<u>غواصة غدير:</u>

إيران تعلن في ٢٥ أغسطس٢٠٠٨ إلحاق الغواصة غدير رسميًا بالخدمة في الأسطول البحري الإيراني.

<u>غواصة نهنك (الحوت):</u>

دشنت إيران في الخامس من ديسمبر٢٠٠٨ غواصة خفيفة مصنعة محليًا في مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية تتميز بقدرتها على الاختفاء في قاع البحر لا يمكن لأي جهاز رصدها أو تحديد مكانها كما تمتلك إمكانية إطلاق الطوربيدات.

هـ - الصواريخ أرض / بحر:

تحظى صناعة الصواريخ أرض / بحر باهتمام القيادة الإيرانية أيضًا وكان قد رصد أثناء إحدى المناورات البحرية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠ استخدام إيران لأول مرة صواريخ مضادة للسفن تحمل اسم النور وصواريخ أخرى باسم الفجر ٤ والفجر ٥ وهي من صنع قسم المعدات الصاروخية الجوية الفضائية الإيرانية كما استخدمت في المناورات الأخيرة أنظمة اليكترونية حديثة للقيادة والسيطرة وهي من صنع وزارة الدفاع وكذلك أجهزة تنصت تحت الماء.

و - صواريخ صينية طراز إف إل - إن:

نشرت صحيفة "واشنطن تايمز" في ٩ أغسطس ١٩٩٩ أن الصين وإيران وقعتا عقد لمساعدة إيران في تصنيع صواريخ بحرية إيرانية مضادة للسفن يمكن إطلاقها من الطائرات الهليكوبتر والزوارق الإيرانية ويعتقد أن إيران أجرت تجربة على إطلاق هذا الصاروخ من الجو في مارس من نفس العام.

في الرابع من أغسطس ٢٠٠٨، الحرس الثوري يعلن اختبار سلاح بحري جديد يصل مداه ٣٠٠كم في الوقت الذي ذكرت مصادر أوروبية مدى الصاروخ الأوروبي اكزوست أكثر من ٧٠كم وفي آخر نموذج وصل إلى ١٨٠كم.

ز - الصواريخ كروز الإيرانية:

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في الرابع من أبريل ١٩٩٩ تفاصيل معلومات جمعتها وكالة الأمن القومي الأمريكية حول صفقة إيرانية صينية للأسلحة تمت بالاشتراك مع شركة فرنسية حيث أوضحت أن إيران تمتلك ١٥٠ صاروخًا مضاد للسفن من طراز كروز اشترت معظمها من الصين وصممت البعض الآخر بنفسها استنادًا إلى تصميمات فرنسية وباستخدام محركات من إنتاج شركة صربو الفرنسية.

كما أعلن في أغسطس ٢٠٠٦ عن إطلاق إيران صاروخ طويل المدى من غواصة في الخليج أطلق عليه الثاقب وهو فائق السرعة وذو قوة مدمرة ويملك القدرة على مراوغة أجهزة الرادار.

ح - صاروخ إيراني بحر / جو:

أجرت البحرية الإيرانية تجربة ناجحة في الأول من مارس ٢٠٠٠ على صاروخ بحر / جو شارك خبراء إيرانيون في تصنيعه وقد أطلق هذا الصاروخ أثناء مناورة في الخليج وأوضح مصدر إيراني أنه سيتم نصب هذه الصواريخ على بوارج حربية من طراز بيكان كما صرح مصدر من الحرس الثوري أنه سيتم تطوير الصاروخ لزيادة مداه من ٣٠ إلى ١٢٠ كم وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ضغطت على الصين لمنعها من نقل تقنية الصاروخ البحري س - ٨٠٢ إلى إيران إلا أن إيران طورت الصاروخ بجهودها الذاتية.

ط - صاروخ جو - بحر:

أعلنت إيران في الثامن من مارس ٢٠٠٩ عن إجراء تجربة إطلاق صاروخ جو - بحر وأنه تم تركيب واختيار صاروخ بحرى يركب على المقاتلات لإصابة أهداف على بعد ١١٠كم على سطح البحر وذكرت مصادر إيرانية أن الصاروخ يبلغ وزنه ٥٠٠كجم ويتمتع بسرعة ودقة فائقتين.

٥ - الإلكترونيات:

تُعدُّ الإلكترونيات من أكثر فروع الصناعة الحربية الإيرانية تخلفًا، والمنتجات المعروفة لهذا الفرع تشمل جهاز استقبال وإرسال يحمله جندي واحد (٣٦ - ٧٦ ميجا هيرتز) مع إمكان تزويده بوحدة شفرية، كذلك بين المنتجات التي عرضت لهذه الصناعة، جهازان لاسلكيان محمولان على عربة وجميع هذه الأنظمة تعتمد على مكونات مستوردة وأشارت بعض التقارير في عام ١٩٨٩ أن الصين تقدم لإيران تقنيات الاتصال والأقمار الصناعية.

أعلن وزير الدفاع في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ عن تزويد المقاتلات الإيرانية بمنظومات متطورة للحرب الإلكترونية من شركة "صا إيران" التابعة لوزارة الدفاع كما دشن ١٠ منظومات اتصالات و ١٩ منظومة أمنية إلكترونية في هذه الشركة منها تزويد المعدات بالأجهزة الذكية.

٦ - الصواريخ البالستيه:

تصنع إيران أكثر من ١٠ طرازات مختلفة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، في مرحلة التطوير أو في مرحلة الإنتاج منذ عام ١٩٨٧ وهناك ما يزيد على ١٠٠ منشأة تعمل في مجال أبحاث وإنتاج الصواريخ، وتضم عدة آلاف من الأفراد، بما في ذلك المنشآت الموجودة في سيرجان ومنشأة لاختبار مدى الإطلاق في رافسانجان، ومن السمات الهامة التي تميز هذا القطاع، ما يتردد حوله من مزاعم تشير إلى نجاحه في إنتاج الوقود الدافع من أمونيا البركلورايت، الذي لا يستطيع إنتاجه حاليًا سوى ست شركات غربية.

٧ - أسلحة التدمير الشامل[١٧]:

لم تسلم إيران من الاتهامات الأمريكية والغربية بجهودها لامتلاك أسلحة التدمير الشامل وقد كانت إيران عاملاً مشتركًا في اتهامات المسؤولين الأمريكيين دائمًا من أنها من دول محور الشر التي تملك هذه الأسلحة.

الأسلحة الكيميائية:

تتهم الدول الغربية إيران بإنتاجها الأسلحة الكيميائية ردًا على الادعاءات التي ذكرت استخدام العراق لهذه الأسلحة أثناء حربها مع إيران الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

الأسلحة البيولوجية:

تؤكد الدول الغربية أن إيران نجحت في الحصول على تكنولوجيا متطورة لإنتاج الأسلحة البيولوجية من سويسرا وألمانيا ومنها عناصر من البوشيلينوم والأنثراكس في منشئات قريبة من مدينة تبريز.

الأسلحة النووية:

ترى الدول الغربية أنه بجوار إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واصلت إيران جهودها من أجل حيازة وامتلاك الأسلحة النووية والدليل على ذلك استمرار أزمة البرنامج النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وإصرار إيران على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم .

٨ - صناعات الفضاء:

أعلنت إيران عن أطلاق قمر صناعي إلى الفضاء في أكتوبر ٢٠٠٥ على شكل مكعب ويزن ٦٠كجم وخطط لوضعه في مدار على ارتفاع ٩٠٠كم وأعلن أنه لاستكشاف سطح الأرض للأغراض العلمية كما أعلنت إيران في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ عن نجاحها في إطلاق صاروخ إلى الفضاء الخارجي قادر على حمل أقمار صناعية معلنة أنه يحمل أجهزة خاصة وأضافت أن مدى ارتفاعه وصل إلى ١٥٠كم[١٨].

وفي السابع عشر من أغسطس ٢٠٠٨ أعلنت إيران عن تجربة إطلاق صاروخ إلى الفضاء يحمل أول قمر صناعي مصنع محليًا.

وفي الثالث من فبراير ٢٠٠٩ أعلنت إيران إطلاقها قمرًا صناعيًا يحمل اسم أميد (الأمل) في المدار المخصص له تم إطلاقه بواسطة الصاروخ سفير - ٢ وأوضحت أن القمر صنع بالكامل في إيران ويكمل ١٥ دوره حول الأرض كل ٢٤ ساعة كما وضع في مدار يتراوح ارتفاعه من ٢٥٠ - ٤٠٠كم[١٩].

المراجع:

(١) لواء د/ جمال مظلوم – القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية – كراسة استراتيجية خليجية – رقم (٣٨) – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – القاهرة ٢٠٠١.

(٢) التوازن الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط – IISS – عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

(٣) التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط – مرجع سابق – الأهرام فى ٢٠٠٩/٥/٨

(٤) لواء دكتور ممدوح حامد عطية – البرنامج النووي الإيراني مرجع سابق – صـ ١١٥.

(٥) العميد الركن إبراهيم كاخيا – إيران / أمريكا واللعب على التناقضات – الدفاع العربي – السنة ٣٢ – العدد ٩ – يونيو ٢٠٠٨ – صـ ٧٠.

(٦) لواء دكتور جمال مظلوم – الحملة العسكرية الأمريكية – هل تقع إيران في دائرة الاستهداف – الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة – القاهرة عام ٢٠٠١.

(٧) لواء دكتور جمال مظلوم – القدرات العسكرية الإيرانية – مرجع سابق صـ ٢٠ – ٢٨.

(٨) لواء دكتور جمال مظلوم – باب أضواء مجلة الدفاع – مارس ٢٠٠٨.

(٩) لواء ركن عثمان كامل واللواء الركن جمال مظلوم – دراسة عن الجيش الإيراني – الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة – القاهرة – عام ٢٠٠٤.

(١٠) لواء دكتور جمال مظلوم – الصناعات الحربية في منطقة الشرق الأوسط – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – القاهرة – عام ٢٠٠٣.

(١١) جريدة الحياة – الصادرة في ٢٠٠٠/١/٢٠.

(١٢) التقرير الصحفي لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الصادر في ١٩٩٧/١١/٦.

(١٣) جريدة الشرق الأوسط الصادرة في ٢٠٠٠/١/١٥.

(١٤) لواء دكتور جمال مظلوم – مجلة الدفاع – عدد سبتمبر ٢٠٠٤.

(١٥) مجلة الدفاع – فبراير ٢٠٠٥.

(١٦) جريدة الوطن في ٢٠٠٧/١/١٩.

(١٧) الحياة في ٢٠٠١/١١/١٨.

(١٨) لواء دكتور جمال مظلوم – مجلة الدبلوماسي – وزارة الخارجية المصرية – مايو ٢٠٠٧.

(١٩) لواء دكتور جمال مظلوم – مجلة الدفاع – باب أضواء – أبريل ٢٠٠٩.